

النظام الإسلامي

السيد عباس نور الدين

الكلمات المفتاحية: الإسلام؛ النظام الإسلامي؛ علي الخميني؛ المجتمع؛ الأنظمة السياسية؛ إيران؛ الثورة الإسلامية.

قال الإمام الخميني:

النظام الإسلامي، وأعني به هنا الهوية الكليّة ذات التعريف المحدّد، والتي يختارها البلد والشعب وأصحاب الثورة - وهم الشعب. بالنسبة لنا، فقد اختار شعبنا الجمهوريّة الإسلاميّة أي النظام الذي تنبثق حاكميّة الشعب فيه من الإسلام، ويتوافق مع القيم الإسلاميّة. ونحن قد عبرنا هذه الحلقة¹.

المرحلة الثانية التي يمرّ بها المجتمع المؤمن في حركته التكامليّة هي مرحلة بناء النظام وفق القيم والأصول التي آمن بها واعتنقها. ولأنّ المجتمع الإيرانيّ آمن بالإسلام كنظام للحياة، فإنّه سيعبر، في حركته السياسيّة، وفي عمليّة بناء الدولة، عن هذا الإيمان، وذلك من خلال تشييد الأسس الاجتماعيّة بناءً على الإسلام، فينبثق النظام الإسلاميّ.

ليست المكتسبات الفرديّة والاجتماعيّة في الحركة الإيمانيّة سوى عطايا إلهيّة، تهدف إلى تقوية هذه الحركة وتوجيهها في مسلك الهداية العامّة. والنظام الإسلاميّ، هو من أكبر العطايا للشعب الذي اعتنق الإسلام وثار على طريقه في سبيل الله تعالى. والمقصود الحربيّ من هذه الكلمة، أنّ بناء النظام، وإن كان نتيجة هذه الحركة المضحيّة والفدائيّة، إلّا أنّه أمر أكبر وأعظم منها. دائماً، تكون النتيجة في الحركة الإيمانيّة أكبر بكثير من الحركة، والأثر أعظم من الفاعل. وهذا وإن كان أمرًا جليلاً، لكن يفرض مسؤوليّات ويتطلّب لياقات، ويدل على أنّ ما ينتظر الشعب المضحيّ كثير، إن على مستوى المهام أو النتائج الطيّبة.

ويشرح سماحة الإمام الخميني هذه المسألة في مواقف عدّة، حيث يبيّن أنّ العامل، في النظام الإلهيّ، عندما يبدأ الحركة بالاتّجاه الصحيح، فإنّ الله سيعطيه ويمدّه ويجعل نتاج هذه الحركة آلاف التفاعلات التي تؤدّي إلى نتائج عظيمة. وطالما أنّ الحركة مستمرّة في الاتّجاه الصحيح، فإنّ النتائج تستمرّ، والعطايا تزيد.

¹ كلام للإمام الخميني بتاريخ 2011/10/18.

يجب أن يكون هناك ملايين العوامل والتفاعلات لنجاة بلد ما: كالعوامل الطبيعية، والإنسانية، والعالمية، والسياسية، والاقتصادية؛ وينبغي أن تُستخدم هذه العوامل من أجل أن يتمكن الشعب من تحقيق التحوّل في حياته. إنّ هذه العوامل، ليست من اختيار البشر، ولا ترتبط ارتباطاً مستقيماً بإرادتنا، إلا أننا عندما نقوم لله تعالى، فإنّ الله تعالى يوجد آلاف وملايين التحوّلات والتفاعلات في حياتنا، نتيجة لخطوة واحدة من قبلنا، فيتحقّق التحوّل حينها. مثل الطبيعة تماماً، فعندما تفرسون شجيرة صغيرة في التربة - تقومون بهذا العمل البسيط - سوف تتحوّل إلى شجرة كبيرة، نتيجةً لملايين الأفعال والتفاعلات. إنّ عملكم يُعدّ بسيطاً مقابل تلك الأفعال والانفعالات، إلا أنّكم لو لم تقوموا بهذا العمل البسيط - الذي يمثّل زراعة الشجيرة في الأرض - فسوف لن تتحقّق جميع هذه التفاعلات. لقد قام الإمام لله، ودخل الميدان بكلّ وجوده ووجه الشعب نحو العمل بندائه وسعيه وجهاده. من أجل هذه الخطوة، وهذا العزم الراسخ، قام الله تعالى بتحقيق ملايين العوامل والأسباب لهذه الحركة، فإنّ ما تحقّق كان يشبه المعجزة؛ وهو تأسيس نظام إسلامي في منطقة حيوية، ولقد تحقّق ذلك نتيجة لحركة الإمام، على خلاف أهداف العدوّ وعداء أصحاب القدرة في جميع أنحاء العالم².

عندما تتواجد الجماهير في الساحة، ستتعقد كلّ الأمور على أحسن وجه. المهمّ هو أن تثبت تلك الفئة المناضلة المصمّمة، صدقها في السير على النهج، وأن تبين أنّها تروم بلوغ الغاية بصدق، وعندها سيرسل الله تعالى نصره³.

وإنّ من أهمّ عوامل خسارة الثمار الطيبة للحركة السياسية السليمة أن يفقد العاملون الرؤية الصحيحة لهذه الحركة نفسها؛ وهو ما نعبر عنه بفقدان البصيرة. من هنا، كانت الحاجة إلى امتلاك رؤية واضحة للمسار العامّ الذي ينبغي أن تتحرّك عليه المجتمعات الطالبة للهداية والعزة والكرامة.

هذا هو المسار الذي لطالما قام سماحة قائد الثورة بيانه، وتوضيحه، وشرح مراحل، وذكر ما أنجز منها، وما هي المسؤوليات تجاه كلّ مرحلة، والآفات التي تعترض المسير، وكيفية تجاوزها. أمّا الآفة الكبرى والمشكلة الأكبر، فتكمن في افتقاد الرؤية السياسية بالكامل. فهناك من يضيّع الطريق ولا يعرف مراحل، وأين هو على هذا الطريق، وهناك من لا يعرف بوجود طريق من الأساس.

² كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2006/6/4.

³ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2003/5/28.

وإنّ غياب معنى النظام الإسلاميّ من قاموس الفكر السياسيّ والوعي الاجتماعيّ، لأيّ إنسان يريد أن يتحمّل المسؤوليةّ تجاه مجتمعه وقومه، يُعدّ كارثةً كبرى وخسارةً فادحة. لهذا، سعى قائد الثورة الإسلاميّة دام ظلّه إلى التأكيد على أنّ النظام الإسلاميّ يُعدّ مرحلةً أساسيّةً في الحركة التقدّميّة. لكنّ هذه المرحلة ليست ممّا ينبغي نسيانه وتجاوزها، وكأّما قشر أو لباس يبلى بعد مدّة وينبغي انتزاعه وتجديده، بل تُعتبر بنيةً تحتيّةً، وقاعدةً صلبةً، ينبغي الانطلاق منها. وبمقدار ما يتمّ تمثين الأصل وتقوية القاعدة، فإنّ المسير اللاحق يصبح أيسر وأسهل.

عندما ينظر الإنسان إلى أهداف وقيم النظام الإسلاميّ - أي المجتمع الإسلاميّ بهذه الخصائص - يرى أنّها لا تبلى ولا تصبح قديمةً أبدًا. النظام الإسلاميّ لديه هذه القابليّة. إذا كان نظام ما يسعى للمثل العليا، هذه المثل لا تبلى، أمّا النظم والمؤسّسات التي يُراد أن توصلنا إلى تلك الأهداف فهي قابلة للتجدّد. وعليه، يمكننا أن نستنتج، بأنّ المثل العليا في النظام الإسلاميّ هي غير قابلة للتغير؛ وذلك لأنّها مثل فطريّة. النظرة إلى هذه المثل ليست شهوانيّةً أو لتلبية نزوات عابرة، بل هي حاجة طبيعيّة نابعة من فطرة الإنسان. فالحاجة للعدالة، والحاجة للحريّة، والحاجة للتقدّم، والحاجة للرفاهية العامّة، والحاجة للأخلاقيّات السامية، هي حاجات الإنسان الفطريّة. المجتمع الإسلاميّ هو هذا، وهذا ما نسعى إليه. هذا ليس قابلاً للتغيير، لكنّ النظم التي توصلنا إليها، قابلة للتغيير أحياناً، هذا يتعلّق بالظروف الراهنة وكيفيّتها.

بناءً على هذا، لو أردنا ان نلتخصّ هذا الكلام، في الجواب على السؤال حول مسألة شيخوخة وشباب النظام وكيفيّة حلّها، ينبغي أن نقول: أوّلاً، إنّ التجديد ممكن، لكن ليس بمعنى تجديد النظر في المثل العليا، لأنّ هذه المثل فطريّة. ثانيًا، إنّ التجديد بمعنى تغيير النظم، تغيير وسائل العمل وأساليبه، تغيير السياسات، هو أمر عمليّ وممكن، وواجب في بعض الأحيان، وهو مانع من التحجّر، لكن ينبغي أن يتمّ بناءً للأصول. والنقطة الثالثة، هي هذه أيضًا، بأنّ التغيير ينبغي أن يتمّ على أساس الأصول. فإذا، المثل العليا، والتي استلهمت منها الشاكلة والهويّة الكليّة للنظام، غير قابلة للتغيير. نظام الجمهوريّة الإسلاميّة هو هكذا نظام. وهذه النظرة فهو ليس نظامًا يمكن أن يبلى ويهرم أو يتحجّر، ليس متخلّفًا ولن يكون كذلك، يمكنه أن يبقى شابًا دائمًا⁴.

إنّ القدرة على تمييز طبيعة النظام الإسلاميّ - بعد تحديد موقعيّته في المسيرة الاجتماعيّة - عن الأنظمة السياسيّة الأخرى في العالم، وخصوصًا تلك التي تتحدّاه وتريد فرض نفسها على شعبه، تُعدّ من أهمّ مكوّنات الوعي السياسيّ. ويبدو أنّ بعض الشخصيّات التي ابتليت بمصيبة التعديّ على الأصول، في تجربتها السياسيّة والإداريّة،

⁴ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2011/10/18.

كانت تعاني من هذا الخلل في بنائها الفكري والاعتقادي. وذلك لأنّ المنطقة الأساسية التي يجري فيها النزاع، بين النظام الإسلامي والنظام الاستكباري (الليبرالي، الإمبريالي، التسلطي، الغربي)، هي نفس ساحة النظام. فبعد انتصار الثورة، يحاول أعداؤها إرجاع الأوضاع إلى سابق عهدها بكلّ ما أوتوا من قوّة، حتّى يصابوا باليأس - من يتحدّث اليوم عن إرجاع أبناء الشاه المقبور إلى الحكم؟! - فيسعون إلى منعها من إكمال حركتها التغييريّة، التي تتمثّل في تحويل نفسها إلى نظام مغاير للوضع السابق ومخالف لأنظمتهم.

فشكل النظام يحدّد التوجّه العامّ للمجتمع، ويحكّي عن آفاق مسيرته. فلو أنّ ثورة حدثت واستطاعت أن تقضي على النظام الحاكم، ولم تتمكّن من إرساء دعائم نظام مغاير لنظام أعدائها، ستصبح بعد مدّة فريسةً سائغةً لهم، بحكم أنّ القويّ يأكل الضعيف. كيف لا! وهي تسير على الطريق الذي عبّده وجعلوا نهايته عندهم.

لم يكن النظام الديمقراطيّ الغربيّ، بنسخته البريطانيّة أو الأمريكيّة، سوى عمليّة إصلاح للنظام الملكيّ أمام أمواج الاعتراضات الشعبيّة العاتية، حيث تمّ توزيع الجبنة على عدد أكبر من الرأسماليين، وإيهام الجماهير بانفتاح باب الفرص لكلّ من يريد أن ينال حصّة من الجبنة. إنّ نظام مبنّي على أصالة النزعة الفرديّة وحبّ التملك وقيمة الثروة المادّيّة الخاصّة؛ أمّا توزيع الفرص بالعدل، وتوجيه المجتمع نحو رفاهه وسعادته الواقعيّة، فإنّها أمور مأخوذة بالعرّض والتّبع.

كم هو مغفّل وجاهل بالأوضاع من لا يعلم أنّ أهمّ ما أنجزه النظام الرأسماليّ، على صعيد التنمية والازدهار العامّ، لم يكن سوى نوع من الاستثمار يشبه ما تقوم به الشركات الكبرى. وأمّا المنفعة العامّة فلم تكن مقصودةً بالذات يومًا، وإنّما حصل منها ما حصل، نتيجة تدفّق الثروات في تلك المشاريع الاستثماريّة. والحديث هنا يطول. وما يعنينا في هذه النقطة، أنّ من أهمّ عناصر الوعي السياسيّ، أن ندرك الفارق الجوهريّ بين ماهيّة النظام الإسلاميّ وغيره من الأنظمة السياسيّة، وخصوصًا الأنظمة المعادية.

عندما تسعى أمريكا لتبديل نظام ملكيّ، في بلد ما، بنظام ديمقراطيّ، بحسب زعمها، فإنّ هذا يُعدّ خطوةً باتجاه تأمين مصالحها والحصول على المزيد من المكتسبات. النظام الديمقراطيّ بنسخته الأمريكيّة، قائم على وصول أصحاب رؤوس المال إلى السلطة. ولأنّ أمريكا هي مركز رأس المال في العالم، فمن الطبيعيّ أن تصبح السلطة الجديدة تابعة لها. فهي عمليّة استثماريّة مخادعة، لا تنطلي إلّا على البسطاء والسدّج. وما أسوأ عاقبة الغفلة في السياسة.

وعلى هذا الأساس، ينبغي البحث عن مقومات النظام الإسلامي من داخل منظومة القيم التي ينتمي إليها الشعب ويقدّسها، هذا بالطبع عندما يكون شعبًا حرًا مستقلًا. فالحرية والاستقلال، يضمنان استمرار الشعب في تبنّيه للقيم وتمسّكه بها. وعندما يفقد الشعب استقلاله، فسوف يتخلّى عن قيمه ومقدّساته.

إنّ نظام الجمهوريّة الإسلاميّة ليس شبيهاً بقيّة الحكومات والجمهوريات وغيرها في العالم؛ بل هو نظام ذو رسالة. إنّ رسالة النظام الإسلاميّ ممّا تتعطّش إليه شعوب العالم، فهو نظام يمتاز عن تلك الدولة أو الحكومة - مهما كان نظامها السياسيّ - التي لا تفكر إلّا ضمن حدودها الجغرافيّة، مثلما أنّه يتميّز عن أولئك المترتّسين وهم ملوّثون بالشهوات البشريّة المختلفة. فهنا القضية قضية القيم، قضية الإنسانيّة، قضية نجاة الشعوب من قبضة القوى المهيمنة والمتسلّطة. فنظامنا الإسلاميّ لديه رسالة للبشريّة. نفس هذه الرسالة هي التي جعلت ناهي العالم يقفون في مقابل شعب إيران⁵.

نظام الجمهوريّة الإسلاميّة يرفض هذا النوع من الديمقراطية القائمة على أساس الأصول الغربيّة الخاطئة. فالديمقراطية الدينيّة تعني العزّة الحقيقيّة للإنسان، وحركة غالبية الجماهير في إطار الدين الإلهي، وليس في إطار التقاليد الجاهليّة، ومطالبات الشركات الاقتصاديّة، والمبادئ التي يضعها العسكريّون وطلاب الحروب، بأنفسهم. الحركة في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة تختلف عن حركتهم؛ فهي حركة في إطار الدين الإلهي، وإرادة الشعب هي العامل الرئيسي في تعيين المصير⁶.

بعض الذين يعارضون النظام الإسلاميّ، إنّما يعارضونه لأنهم انهزموا، نفسيًا وثقافيًا، أمام الأنظمة الأخرى؛ والبعض الآخر، عندما ربطوا مصالحهم، التي هي سبب بقائهم، بتلك الأنظمة؛ بيد أنّ الكل مشترك في نقطة واحدة وهي الانسحاب من القيم والتراجع عنها.

وكون النظام الإسلاميّ نظامًا قيمياً قبل أيّ شيء، هو أيضًا سرّ بقاءه وسبب ديمومته. ولأنّ معركة القيم قويّة وشديدة، فإنّ آثارها المدويّة، انتصارًا وهزيمةً، تظهر للجميع. فلو انتصر النظام الإسلاميّ، بصموده وثباته، سيكون لنصره هذا وتفوّقه آثار أكبر بكثير من آثار الانتصارات العسكريّة. وكذلك، لو هُزم، بتخلّي الشعب عن قيمه، فإنّ العواقب ستكون وخيمةً جدًّا.

⁵ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2010/5/24.

⁶ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2007/6/4.

ولتقريب المعنى، تصوّر لو أنّ مهندسًا خبيرًا خسر ماله كلّهُ، لكنّه بقي مهندسًا قديرًا ومحترفًا، فمن المتوقّع أن تقوم هذه المعارف والمهارات بنجدته. ولكنّ وقع الخسارة سيكون أكبر بكثير فيما لو خسر شرفه أو عزّته وكرامته. هناك سيكون من الصعب أو المستحيل أن يعود إلى سابق وضعه.

جميع القيم في النظام الإسلاميّ ترجع إلى مبدأ الإيمان بالله تعالى. وهذا المبدأ يتمّ التعبير عنه من خلال التمسك بدينه، الذي يتضمّن منظومة القيم الشاملة لكلّ شؤون الحياة. أمّا الشريعة فهي قاعدة هذه القيم، والإطار الذي يصونها ويحفظها. وليست الدولة أو الحكومة، التي تسعى لتطبيق الشريعة، سوى التعبير العمليّ عن التمسك بشرع الله وأحكامه. أمّا ولاية الفقيه، فإنّها تجلّي هذه الحكومة الدينيّة.

فالنظام الإسلاميّ يقوم على مبدأ ولاية الفقيه، باعتبار أنّه الممثل التامّ لهذه المنظومة القيمية. فهو العارف بأحكام الإسلام، والعامل بها، والورع الزاهد المظهر للقيم المعنويّة بأعلى درجاتها حينما يمسك بالسلطة في أعلى مستوياتها، فلا تسوقه نحو الشهوات والأهواء. وهو المجاهد، الذي يعبر عن الإرادة العامّة الراضية للظلم والهيمنة الاستكباريّة.

عندما تتمسك الجماهير بالفقيه الوليّ، فإنّها تعلن عن تمسّكها بكلّ تلك القيم التي آمنت بها. إنّهُ نائب الشعب في القضايا المصيريّة، وصوته الصادح بمواقفه الكبرى؛ هو الشعب مختصرًا، والشعب هو في إرادته. والوليّ وفق هذه الرؤية، لا يملك لنفسه شيئًا، ولا يفكر ولا يهتمّ بمستقبله الشخصيّ بتاتًا، ليس له من همّ أو عمل سوى أن يكون تعبيرًا عن إرادة الشعب في سعيه نحو بناء مجتمعه المثاليّ.

وهكذا تجتمع لدينا العناصر الأساسيّة للنظام الإسلاميّ:

1. هو مرحلة على طريق الأهداف الكبرى.
2. لكنّه قاعدة للانطلاق، إذا فُقدت ضلّ المسير.
3. وهو ثورة مستمرة من أجلّ تبديل جميع النظم الاجتماعيّة.
4. مبنيّ على أساس منظومة القيم الدينيّة الراقية.
5. يعبر عن نفسه بنظام ولاية الفقيه وحاكميّته.

6. وهو خيار الشعب وإرادته ومسيره العام.

وقد تمكّن الشعب الإيرانيّ من إقامة هذا النظام، وعبر عن ذلك في المظاهرات المليونيّة، وفي صناديق الاستفتاء العامّ بصورة أدهشت العالم كلّهُ. وكان عليه أن يترجم هذا الوعي من خلال كيان مؤسّساتيّ يحفظ النظام ويزيده قوّةً واقتدارًا ليواجه التحدّيات العاصفة والمؤامرات اللثيمة، لينتقل إلى مرحلة بناء النموذج الأفضل، الذي يتفوّق في إنجازاته الحضاريّة على جميع الأنظمة، ويعرض نفسه كقدوة تُحتذى لكلّ شعوب العالم التوّاقة للعدالة والقيم الإنسانيّة.

بعد الثورة بخمسين يومًا، حُدّد النظام السياسيّ للبلاد عن طريق الاستفتاء الشعبيّ. انظروا أنتم في الثورات المختلفة حتّى تتبيّن لكم أهميّة هذا الكلام. فبعد خمسين يومًا من انتصار الثورة عرف الناس أيّ نظام يريدون. لقد نزلوا بأنفسهم إلى صناديق الاقتراع، وحدّدوا في هذا التصويت العجيب والتاريخيّ أنّهم يريدون نظام الجمهوريّة الإسلاميّة⁷.

ومن الطبيعيّ أن تتعرّض الحركة الشعبيّة المؤمنة بالدين، وهي تسعى لتكميل تجربتها الحرّة، إلى جميع أنواع المؤامرات من قبل المتضرّرين من النظام الشعبيّ. ولا شكّ في أنّ أشدّ المؤامرات فتكًا هي تلك التي تهدف إلى فصل الجماهير عن النظام، من خلال فصل النظام عن القيم التي آمنت بها. هذه المؤامرة التي تعمل تحت عنوان إسقاط مشروعيّة النظام، وتستخدم شتى الوسائل والأساليب، وعلى رأسها إيهام الناس بأنّ نظام ولاية الفقيه أمرٌ مخالفٌ للإرادة الشعبيّة العامّة ومساوٍ للاستبداد.

ولهذا، كانت المسؤوليّة الأساسيّة في المرحلة الأولى من تشييد النظام الإسلاميّ الدفاع عن المؤسّسة الأولى للنظام، والتي هي ضمانه بقاءه ومستقبله، وهي مؤسّسة ولاية الفقيه. وكان على المؤمنین بهذه القيمة، أن يبيّنوا عدم تعارض حاكميّة الفقيه مع حاكميّة الشعب وإرادته. وقد شاهدنا سماحة الإمام الخامنئي بطل هذا الميدان وفارسه المقدم.

إنّ ضوابط القيادة وولاية الفقيه وفق المدرسة السياسيّة لإمامنا الجليل هي ضوابط دينيّة، وليست كضوابط البلدان الرأسماليّة التي تتلخّص في التبعية لهذا التيار القويّ والغنيّ أو ذاك. أولئك أيضًا لهم ضوابطهم وينتخبون في إطار هذه الضوابط، إلّا أنّ ضوابطهم هي هذه: الانتماء إلى هذه العصابة المقنطرة والثريّة أو تلك، ومن كان خارج تلك العصابة لم تنطبق عليه الضوابط. الضوابط في المدرسة السياسيّة الإسلاميّة ليست هذه. الضوابط هنا ضوابط معنويّة. الضابطة هنا عبارة عن العلم والتقوى والدراية. العلم يفرز الوعي، والتقوى

⁷ كلام للإمام الخامنئي بتاريخ 2011/7/12.

تورث الشجاعة، والدراية تضمن مصالح البلاد والأمة. هذه الضوابط الرئيسية طبقاً لمدرسة الإسلام السياسية. إذا سُلبت من المسؤول إحدى هذه الضوابط وافتقدتها، ستسقط عنه الأهلية حتى لو وقف كافة الشعب في البلاد إلى جانبه⁸.

إنّ الولاية في الإسلام تنشأ من القيم، هذه القيم التي يكون تحقّقها صيانةً للتوجهات وصيانةً للشعب، فمثلاً العدالة بمعناها الخاصّ - أي تلك الملكة النفسانيّة - من جملة شروط الولاية. وإذا تحقّق هذا الشرط تكون الولاية أمراً مصوناً من أية آفة؛ ذلك لأنّه بمجرد أن يصدر من الوليّ أو الوالي أيّ عمل خلافيّ خارج الحدود ومخالفاً للأوامر والنواهي الإسلاميّة، فإنّ شرط العدالة يُسلب ويزول. إنّ أدنى ظلم وأقلّ انحراف يكون مخالفاً للشرع يسلب العدالة. إنّ أيّ تمييز أو عمل مخالف أو معصية أو ترك تكليف ينتزع العدالة من الوالي. وعندما تزول العدالة فإنّه يُعزل من منصبه. وعلى مستوى القيادة يكون الأمر أعلى وذلك لأنّ للقيادة المعنويّة مسؤوليات معنويّة ويتوقّع الخبراء والشعب منه أن لا يرتكب حتىّ ذنباً واحداً. ولو ارتكب ذنباً واحداً فإنّه يسقط دون الحاجة إلى أن يتمّ إسقاطه. فكلامه لن يكون حجّةً على نفسه ولا على الناس⁹.

النظام الإسلاميّ لا يقف بوجه الجماهير. المواجهة بين السلطة والجماهير تنتمي لأدبيات الأنظمة الاستبداديّة والدكتاتوريّة. ثمّة أنظمة، إلى جانب الأنظمة الاستبداديّة والدكتاتوريّة، حتىّ وإن كانت ديمقراطيّةً وشعبيّةً في ظاهرها، إلّا أنّ باطنها قائم على الثروة والمال ومصالح طبقات خاصّة. هذه الأنظمة أيضاً تقف بوجه الجماهير، سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف. أمّا في النظام الإسلاميّ، فالحكومة موظّفة لدى الجماهير، وهي بيد الجماهير. إنّها نائبة الشعب وخادمته وموظّفته. أصحاب الحقّ هم الجماهير. في مثل هذه المنظومة تُعدّ السلطة القضائيّة ذراعاً قويّاً، أيّما حصل انحراف عن هذه الحالة أو مخالفة، يجب أن يمسك هذا الذراع بتلابيب المخالف ولا يتركها¹⁰.

إنّ القيادة في الواقع هي إدارة قيمية كئيّة. في بعض الأحيان تجرّ الضغوط والأزمات والضرورات الإدارات المختلفة لسلوك بعض المنعطفات غير اللازمة أو غير الجائزة، وهنا على القيادة أن تراقب لئلا يقع هكذا أمر، هذه المسؤوليّة ثقيلة جداً، هذه المسؤوليّة ليست مسؤوليّة تنفيذيّة، وليست تدخّلاً في الأعمال، مع أنّ البعض يجبّون أن يتحدّثوا بهذا الشكل، ويقولون بأنّ القرارات الفلانيّة لا تتخذ بدون رأي القيادة، كلاً ليس الأمر

⁸ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2004/5/3.

⁹ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2000/7/9.

¹⁰ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2004/6/27.

كذلك، المسؤولون في الأقسام المختلفة لديهم مسؤوليات محدّدة، في القطاع الاقتصاديّ، وفي القطاع السياسيّ، وفي القطاع الدبلوماسيّ، ونوّاب المجلس في أقسامهم، ومسؤولو السلطة القضائيّة في مجال عملهم، فلكلّ مسؤوليات محدّدة. وفي جميع هذه الأمور لا القيادة قادرة على التدخّل ولا لها الحقّ في ذلك ولا القدرة عليه. لا يوجد أصلاً إمكانية لذلك. يمكن أن يتمّ اتّخاذ الكثير من القرارات الاقتصاديّة ممّا لا تقبله القيادة، ولكنها لا تتدخّل، هناك مسؤولون لهذا، وعليهم أن يعملوا، نعم في المكان الذي يؤدّي اتّخاذ سياسة ما إلى انحراف طريق الثورة، يصبح هناك مسؤوليّة على القيادة، على القيادة أن تضع العقلائيّة في خدمة الأصول وفي اتّخاذ القرار والعمل، وأن تضع الواقعيّة في خدمة التوجّهات نحو المثل العليا.

في الملفّ النوويّ، في تلك المرحلة الأولى حيث كان هناك تجاذبات، كان البعض يتّخذ إجراءات لعلّها لم تكن مناسبة، حينها قلت في خطاب عامّ إذا لم يتمّ القيام بهذه الأعمال، فسأنزل بنفسني إلى الميدان، وهكذا حدث، هذا هو معنى القيادة، وهذا أمر مستنبط من الإسلام¹¹.

الكّلّ يعلم والخبراء العالميّون يعلمون أنّ هذه القضية من الابتكارات العظيمة والبارزة والمميّزة للإسلام. ففكرة حكومة الوليّ الفقيه بالمعنى الصحيح للكلمة هي فكرة تُعدّ اليوم تلبيةً للاحتياجات الواقعيّة للبشر، فالناس في عصرنا هذا يعانون من الفاقدن للتقوى ومن عدم التوجّه إلى المعنويّات. فقد أضحت حياة البشر ضحيّة الاستغراق في المادّيّات. لو تشكّلت حكومة – حيث أنّه من الطبيعي أن يكون للحكومة الأثر الأكبر في حياة الناس ومصيرهم – على رأسها هو ذلك الإنسان العالم بالدين والمعنويّات والذي يصون نفسه من المعاصي ويطيع مولاه فلن يكون هناك ما هو أكثر فائدةً للبشر وأكثر تأثيراً في خلاصهم¹².

إنّ إعداد العدة والعدد لتحريف مبدأ ولاية الفقيه أو التشكيك بهذا الأصل – الذي يعتبر الركن الركين في هذا البناء الشامخ – وبما يعنيه من سيادة الدين والتقوى على الحياة الاجتماعيّة للشعب، نابع من هذه الدوافع الشيطانيّة التسلّطيّة؛ ففي عالم تعكس فيه الحكومات مظهرًا للاستكبار والتسلّط والجور والنزعة المادّيّة البعيدة عن التقوى، يفخر النظام الإسلاميّ والقيم المعنويّة، حيث لا تمثّل فيه الحكومة تسلّطاً مستبدًا ولا رئاسةً قائمةً على الخداع والتصنّع، وإنّما هي ولاية ومحبّة وترابط قلبيّ وإيمانيّ، وتعتمد – بدلاً من المعايير الشائعة حالياً والمبتنية على المال والدعايات الزائفة – الفقاهة والعدالة معياراً لها¹³.

¹¹ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2011/10/18.

¹² كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 1997/2/13.

¹³ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 1999/2/22.

وقد عرف الذين يستهدفون النظام الإسلامي نقطة القوّة هذه، والتي كان عليهم أن يجعلوا منها نقطة ضعف النظام باستغلال الجهل التاريخي بمعنى الولاية ومفهوم الفقاهة. ويبدو أنّ حظّ أعداء النظام من هذا الجهل كان الأوفى من الجميع في هذه القضية الدقيقة. وكما هو متوقّع في نظام السنن الكونيّة، سيمنع الجهل صاحبه من تحقيق أهدافه والوصول إلى مآربه.

إنّ من أهمّ الأعمال التي يقوم بها [العدوّ]، بل لعلنا نقول إنّ أهمّ ما يقوم به هو نوعان من العمل: الأوّل، عزل الشعب عن النظام، والثاني، إبعادهم عن بيّنات الدين وأصوله، وواضحات الأحكام الإسلاميّة والشريعة الإسلاميّة. لقد عرفوا جيّدًا ما يقومون به، لأنّ الداعم الأساسي للنظام هو الشعب. فهم يعلمون أنّهم لو فصلوا الناس عن النظام فسيكون النظام بدون سند وظهير. فكيف يفعلون ذلك؟ بكلّ صراحة من خلال القضاء على ثقة الناس بالمسؤولين. فمهما حاول المسؤولون وسعوا وتحركوا وقاموا بأعمال مفيدة، فسيكون له تفسير سيّئ في الإذاعات الأجنبية، والإعلام الخارجي، ممّا يشاهده المرء بوضوح. وبالطبع، فإنّ هذا الأمر كان موجودًا دائمًا. ففي جميع العهود كان فصل الناس عن المدراء والعاملين والقضاء على ثقتهم بهم من أعمال الأعداء. فطوال العشرين سنة بعد رحيل الإمام، وفي حياته المباركة رضوان الله تعالى عليه، كان هذا الأمر من الأعمال التي يقومون بها. لهذا كان إمامنا العظيم في ذلك الزمان، ورغم وجود اعتراضات على بعض ممارسات المسؤولين والعاملين في البلاد يدافع دومًا عنهم. وهذا لا يعني أنّ الإمام كان يدافع عن جزئيات الأعمال. كلاً، ولكنّ الإمام كان يجعل من نفسه درعًا. وكان الإمام يقف في مواجهة العاملين والمسؤولين في النظام فيما لو رمى أحد حجرًا، وأدّى إلى تضعف ثقة الناس بهم؛ وأنا العبد على هذا المنوال¹⁴.

بدلت جبهة الأعداء - ولم يكن العدوّ واحدًا، بل كانوا في جبهة واحدة - كلّ ما استطاعت من الجهود والمسامي، وفعلوا كلّ ما كانوا يستطيعون فعله، ابتداءً من حروب الشوارع، إلى الحروب القوميّة، إلى الانقلاب العسكريّ، إلى فرض حرب السنوات الثمانية، إلى الحظر الاقتصاديّ، إلى إطلاق ماكنة هائلة من الحرب النفسية طوال اثنين وثلاثين عامًا. منذ اثنين وثلاثين عامًا، والحرب النفسية ضدّ الشعب الإيرانيّ، وضدّ الثورة، وضدّ الإمام قائمة. مارسوا الكذب، وتوجيه التّهم، وبثّ الإشاعات، وسعوا لزرع الخلافات، وتحريف السبل في الداخل.

الأهداف التي كانوا يسعون لها هي:

¹⁴ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2010/9/16.

بالدرجة الأولى: إسقاط الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية. كان هدفهم الأول الإسقاط. وهدفهم الثاني: هو أنه إذا لم يتحقق إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية فسيسعون لمسح الثورة و تبديلها، فلا يبقى من الثورة إلا صورتها، ويزول باطنها وسيرتها وروحها. حاولوا الكثير في هذا المجال، وكان آخر مسرحياتهم التي عُرضت على خشبة فتنه عام 88. كانت في الحقيقة مسعى من المساعي. ووقع البعض في الداخل أسرى هذه المؤامرة، بسبب حبّ الذات وحبّ المناصب وما إلى ذلك من الأمراض النفسية الخطيرة. وقد قلت مرارًا، إنّ المخطّط والمصمّم والمدير كان، ولا يزال، خارج الحدود. وقد تعاونوا معهم في الداخل، بعضهم عن علم، والبعض الآخر عن غير علم. هذا هو الهدف الثاني.

وكان الهدف الثالث، ولا يزال، هو أنه لو بقي النظام الإسلامي فيمكن دسّ عناصر من ضعيفي النفوس فيه، والاستفادة منهم، وجعلهم أطرافه الأصليين الذين يتعامل معهم في خصوص قضايا البلاد. وبالتالي يريدون أن يكون هناك نظام لا يمتلك القدرة الكافية، ويكون ضعيفًا ومطيعًا - المهمّ هو أن يكون عميلًا ومطيعًا - ولا يقف في وجه أمريكا. هذه هي أهدافهم.

وقد أخفقت هذه الأهداف وهذه المراحل لحدّ الآن، ولم يستطيعوا تحقيقها. بالطبع، لقد بذلوا الكثير من المساعي، وتابعوا ممارسات متنوّعة. ولم يدّحروا أيّ جهد، لكنهم لم ينجحوا، لأنّ الشعب كان يقظًا¹⁵.

إنّ الحديث الدائم عن النظام الإسلامي وماهيته وأهميته، يكون بمثابة بناء الوعي الاجتماعي والسياسي، وتحديد التوجّه العامّ للدولة والشعب والطاقات والموارد. ويمثّل الدستور تلك القاعدة الصلبة، التي ينبغي أن يلجأ إليها الجميع في رسم التوجّهات وحلّ النزاعات. ويجب أن يعلم الجميع أنّ طبيعة التعامل مع الدستور هي الميزان الذي يمكن من خلاله معرفة حجم الانتماء للقيم الإسلامية. فالدستور هو الإطار العامّ الذي يشتمل على كليات القيم، التي يتمسك بها الشعب في انتمائه للإسلام.

العنصر الآخر الذي حال دون نجاح العدو، هو الأسس المتينة والبنى القويّة للنظام الإسلامي - المتمثلة بالدستور - فقد حرص المشرّع على بلورة دستور يوفّق بين الإرادة والأصوات والمطالب الشعبية من جهة، والرؤية الإسلامية من جهة أخرى، والحفاظ على ذلك في كلّ مفصل من مفاسل النظام. فالنظام الإسلامي الرصين المتكئ على الشعب، صوتًا وبرلمانًا وحكومةً، كان بمثابة السدّ الحصين أمام كلّ هجمة أو مخطّط أراد العدو تمريره. بالطبع، لا يخفى أنّ العدو لم يترك يومًا ممارساته العدوانية ولن يتركها أبدًا. فكلّ المبادئ التي

¹⁵ كلام للإمام الخامنئي بتاريخ 2011/2/4.

ساهمت في صمود هذه الثورة وبقائها، كانت ولا تزال هدفًا لمخططات العدو. فإيمان الناس وتمسكهم بالنظام، هو أحد أبرز العناصر التي استهدفها العدو، الطامع بالعودة إلى البلد، ويسط نفوذه، وزرع عملائه، وإفشاء الظلم والفساد في كل أرجاء البلد¹⁶.

يجب أولاً إيضاح نقطة تأسيسية وهي أن حالة نيابة الشعب لها جذور جد عميقة في الفكر الإسلامي. قضية هذه النيابة ليست قضية اتباع للعرف الدارج في العالم، ولأن في العالم انتخابات وديمقراطية لذا يجب علينا أن لا نتخلف عن العالم. نظير بعض هذه البلدان، التي ترون أنّها تصطنع شكلاً ظاهرياً للديمقراطية، وتؤسس شيئاً باسم مجلس الشورى ليست له أية حقيقة. وكذلك الحال في الأنحاء التي تقام فيها انتخابات.

أساس أفكارنا ليست من هذا القبيل. لدينا أسس واضحة. الولاية في الرؤية الإسلامية خاصة بالله. أي لا يوجد لأيّ إنسان ولاية على إنسانٍ آخر. ليس لدينا في الإسلام أن يأتي زيد، وهو أنا مثلاً، ويقول لعمرو، وهو أنتم مثلاً، يجب عليك أن تعمل بما أقوله أنا.

ليس لأحد ولاية على غيره. الولاية لله. وإذا رسم الله هذه الولاية منقداً محدداً واضحاً فسيكون هذا المنقذ منقداً إلهياً مقبولاً يمكن أتباعه. وقد رسم الله تعالى هذا المنقذ وتم تحديده في الإسلام. القانون والتنفيذ يجب أن يكون طبقاً للمعايير والضوابط الإلهية. أي يجب أن يتفقا ولا يتعارضا مع الأحكام الإسلامية، أو مع الكليات والقواعد العامة المعروفة والمفهومة عن الإسلام. والأفراد المسؤولون عن التنفيذ لهم مميزات وخصائص معينة: يجب أن يكونوا عُدولاً، غير فاسقين - الخصائص المرسومة في دستورنا - والدستور هو الشكل التنفيذي وقناة العبور نحو الشيء الذي رسمته لنا الولاية الإلهية. ومسألة الأقلية والأكثرية بطبيعة الحال مسألة ضرورية. مع أنه لا يوجد لدينا في الإسلام شيء محدد نرجح بموجبه الأكثرية على الأقلية، حينما تختلف الآراء، إلا أنه شيء لا بد منه في مختلف الشؤون الإنسانية. حينما يتخذ خمسة أشخاص قراراً حول شيء معين، ويتفق ثلاثة منهم على قرار يرتبط بمصير الخمسة جميعهم، فعلى الشخصين الآخرين أن يدعنا بطبيعة الحال. هذا شيء عقلائي بين يقبله الإسلام وبمضيه.

إذن [إذاً]، الولاية التي لكم اليوم - والتشريع ولاية - ولاية إلهية، ولها جذورها في الولاية الإلهية. إنّها تنبع وتنبثق من الولاية الإلهية. هذا هو معنى الديمقراطية الدينية التي ننادي بها. معناها أن يكتسب النائب في مجلس الشورى الإسلامي، بالطريق المحدد في الدستور، كقناة لإعمال الولاية الإلهية. أن يكتسب ولاية تعدد تكليفاً

¹⁶ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2002/1/9.

وواجباً عليه. إذن، ما يصادق عليه في مجلس الشورى الإسلامي واجب الاتّباع بالنسبة لي، كشخص وكفئة، لا بدّ أن أعمل بناءً عليه. هذا المبنى مبنيّ إسلامي¹⁷.

إنّ كلّ الأفراد في النظام الإسلاميّ متساوون أمام القانون، وفي مجال التمتع بالإمكانات والمواهب الإلهية المتوقّرة في الوطن الإسلاميّ؛ وليس لأيّ مقتدر أن يفرض سلطته، ولا لأحد أن يفرض إرادته خلافاً للقانون على الآخرين¹⁸.

¹⁷ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 2008/6/10.

¹⁸ كلام للإمام الخامنّي بتاريخ 6 ذي القعدة 1410 هـ.ق.